الثورة
الاحد 29 ربيع الأول 1434 هـ - 10 فبراير 2013م العدد (17615)

شدد على مكافحة التهريب والتهرب وتطبيق أحكام القانون بصرامة:

الرئيس هادي يوجه الحكومة بتطبيق قانون ضريبة المبيعات بآلياته الكاملة على من تبلغ مبيعاتهم ٢٠٠ مليون ريال

مراجعة القيم الجمركية وتعديلها وفقا للأسعار الفعلية للبضائع المستوردة

تحصيل المبالغ المتأخرة لدى التجار غير المسددين للضرائب بكل الوسائل القانونية

■ ،،كتب/ أحمد الطيار

وجه الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة بأن تؤخذ ضريبة المبيعات والقيمة المضافة بالمنافذ الجمركية على البضائع المستوردة والخاضعة لضريبة المبيعات من قبل المستوردين الذين تقل مبيعاتهم السنوية عن ٢٠٠ مليون ريال مهما كان حجم استيرادها وبنسبة ١٠٪ ،منها ٥٪ ضريبة مبيعات و٥٪ القيمة المضافة بموجب المقترح المقدم من القطاع الخاص في فترة سابقة.

وقضى التوجيه الصادر يوم ٢٧ يناير الماضي وحصلت "الثورة" على نسخة منه بأن يطبق القانون على المكلفين الذين تبلغ مبيعاتهم ٢٠٠ مليون ريال فأكثر بآليته الكاملة وعليهم تقديم إقراراتهم وفقا لأحكامه وبموجب جداول تعدها مصلحة الضرائب.

وشدد التوجيه على مصلحة الجمارك مراجعة القيم الجمركية وتعديلها وفقا للأسعار الفعلية للبضائع المستوردة .

وأوجب التوجيه أن يتم التعاقد مع شركة فاحصة للبضائع قبل الشحن خاصة في المناطق الرئيسية للتصدير لليمن وهي (الإمارات العربية المتحدة ،السعودية ،الصين ،شرق أسيا ..الخ)

وشدد التوجيه على ضرورة قيام لجنة مكافحة التهريب بدورها وتفعيل عملية الرقابة والمتابعة للبضائع المهربة في المنافذ الحدودية والعواصم الرئيسية وتطبيق أحكام القانون بصرامة ضد المهربين والمتهربين.

كما شدد التوجيه على مصلحة الضرائب القيام بتحصيل المبالغ المتأخرة لدى التجار غير المسددين وضريبة القيمة المضافة خلال الفترة الماضية وبكل الوسائل القانونية.

وفيما يتعلق بالبضائع المحلية أوجب التوجيه أن تحصل الضريبة على القيمة المضافة للمكلفين الذين تقل مبيعاتهم عن ٢٠٠ مليون ريال بنسبة ٦٪ ،أما فيما يتعلق بالخدمات والبضائع والضرائب ذات الجداول الخاصة والضرائب الخاصة فيتم تطبيق أحكام القانون بشأنها سواء المحلية منها أو المستوردة.

وحدد التوجيه أن تشكل لجنة مشتركة من وزارة المالية ومصالحها ووزارة التجارة والصناعة والاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية لحل أي مشاكل قد تعترض تنفيذ القوانين واقتراح الحلول المناسبة في اطار الدستور والقوانين النافذة وبما يحفظ حقوق الجميع ويعزز الثقة بين مكونات المجتمع المختلفة وخاصة الحكومة والقطاع الخاص.

موجها بتشكيل لجنة متخصصة من خبراء ماليين وقانونيين لمراجعة قانون الضريبة العامة على المبيعات (القيمة المضافة) واقتراح أي تعديلات على القانون متى كان ذلك ضروريا ليكون شفافا واضحا ومتسقا مع المعايير والتطبيقات السليمة لهذه الضريبة.

وأوجب التوجيه على جميع الجهات تنفيذ ما ورد في هذا التوجيه واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين الممتنعين عن سداد حقوق الخزينة العامة ،ونص على العمل بهذه الآلية حتى انتهاء لجنة المراجعة من أعمالها وصدور التعديلات القانونية إن وجدت.

◄ الرئيس هادي يرأس اجتماعاً استثنائياً لمجلس الوزراء .....«أرشيف»

البيئة الاستثمارية.. أين تكمن المشكلة؟

□ تمثل البيئة الاستثمارية حجر الأساس واللبنة الأولى لجذب الاستثمارات وانشاء المشاريع المختلفة .. والتي تشمل حزمة متكاملة من الإجراءات والقوانين والتشريعات المنظمة للعملية الاستثمارية برمتها ، كما أن عامل الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ووجود القضاء العادل والنزيه ، يعتبر من أولويات تلك العملية برمتها وتصب جميعها في خدمة المستثمر وترغيبه في فتح مشروعة وفي نفس الوقت ضمانا لحقوقه وأمواله من أي اعتداء أو سطو قد تتعرض له ، كما أن إنشاء وتفعيل النافذة الواحدة جزء أيضا من تلك البيئة الاستثمارية الحاضنة كون وقت المستثمر ثميناً وحريص جدا على تحقيق أرباح من وراء تنفيذ مشروعه . غير أن الحكومات اليمنية المتعاقبة تركز على جانب واحد فيما يبدو وهو المتعلق بالمجال القانوني والتشريعي وتغفل أو تتجاهل بقية الجوانب المشجعة للاستثمار .. إذا أين يكمن الخلل؟ هل في القوانين أم في الأمن والاستقرار في البلد بصورة عامة؟ أم أن الخلل بالفعل في منظومة التشريعات المنظمة للعملية الاستثمارية وتطبيقها ؟

استطلاع/ منصور شايع

د. المقطري: إذا لم يتوفر الأمن والاستقرار والقضاء العادل سيقضى على كل البيئة الاستثمارية

د . شمسان : العيب في الممارسات وليس في التشريعات

صلاح: القانون المعدل في ٢٠١٠م يعتبر طارداً للاستثمار

● يقول الدكتور/ صلاح ياسين المقطري، أستاذ الاقتصاد – جامعة صنعاء: من أجل جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الخارجية لا بد من توفر البيئة السليمة للاستثمار وعلى رأسها عنصر الأمن . مستغربا ما قامت وتقوم به الحكومات المتعاقبة من تغيير لقوانين الاستثمار وكأن العلة في البيئة القانونية والتشريعية ، فالبيئة القانونية هي جزء من البيئة الاستثمارية والتي تشمل الأمن والاستقرار والقوانين والقضاء العادل جميعها تمثل المناخ الاستثماري . مؤكدا أنه إذا لم يتوفر الأمن والاستقرار والقضاء العادل سيقضي على كل البيئة الاستثمارية . .منوها بأن التعديل في القوانين سيشمل الإعفاءات وهذه موجودة من سابق، كما نلاحظ أن التعديل على قانون الاستثمار في العام ٢٠١٠م كان قد ألغى الكثير من الإعفاءات وألغى حكاية النافذة الواحدة .. لكن هذا الإلغاء جاءت الأحداث والثورة توقف العمل، فلا نستطيع أن نقيم أن تراجع تدفق الاستثمارات سببه القانون ولو كانت الأوضاع مستقرة كان ممكن أن نقول أن القانون هو السبب .

المخاطرة برأس المال

● ويوضح الدكتور المقطري أن الاستقرار الأمني والسياسي والنقدي والاقتصادي جميعها مترابطة إلى جانب ما ذكر وعلى سبيل المثال إذا كان سعر الفائدة مرتفعاً والتضخم لا أحد يأتي للاستثمار فضروري خفض ذلك لأن معدل الربح يجب أن يفوق معدل الفائدة وإلا فسيتجه للاستثمار في البنوك من أجل الاستفادة من العوائد بدلا من المخاطرة برأس المال لأن التشريعات مثلا غير واضحة وحتى تطبيق التشريعات من الذي سيأخذ حقي من مغتصب مثلا والمماطلة والروتين الطويل كلها تكون بيئة طاردة للاستثمار . وأضاف : ونتيجة لعدم وجود بيئة ملائمة تتجه البنوك مثلا للاستثمار في أذون الخزانة لأن أرباحها مضمونة ، إلى جانب المضاربة في الأراضي لأن أسعارها مرتفعة .. لذلك فإن أنشطتها تكون ريعية لا تمس الاستثمار بصلة . مطالبا بضرورة ترسيخ الأمن في كافة محافظات الجمهورية لتهيئة مناخ الاستثمار ، خاصة وان البلاد لا تزال بكراً يمكن الاستثمار في أي مجال .

تطبيق القوانين الحالية

● ويضيف الدكتور أحمد شمسان / رئيس مركز الإدارة العامة (التدريب) بالمعهد الوطني للعلوم الإدارية: إن الثغرات والمشكلات في جذب الاستثمارات ليست متعلقة بالقوانين بقدر ما تكمن في تنفيذ وتطبيق القوانين الحالية على أرض الواقع وقد توجد ثغرات قانونية على سبيل المثال حكاية تطبيق النافذة الواحدة لتسهيل عمل المستثمر لم تطبق بالشكل السليم نتيجة لعدم وجود البنية التحتية لذلك وكانت لي تجربة مع أحد الأصدقاء أخذنا الملف بعد سماعنا بتبسيط الإجراءات وتم وضع الملف في الشباك المخصص وعدنا بعد أسبوع حسب الموعد وإذا بالملف لم يتحرك فبدأ المستثمر يقوم بالمعاملة يدويا بنفسه من مكان لآخر.

الممارسات على الأرض

● وأكد الدكتور شمسان أن العيب ليس في التشريعات ولكن الممارسات والتطبيق على الأرض .. مؤكدا أن أساس البيئة الجاذبة هي الجانب الأمني فأين ما وجد الأمن والاستقرار والقضاء العادل والنزيه وجدت الاستثمارات والمستثمرين لأن رجل الأعمال لا يمكن أن يأمن على أمواله في بيئة غير آمنة . موضحا أن رأس المال يبحث عن بيئة حاضنه فأول ما يسأل المستثمر الأجنبي عن القضاء والقوانين في البلد الذي يرغب الاستثمار فيها حتى يأمن على أمواله ، ولذلك يقال أن رأس المال جبان وأستطيع أن أقول أن البيئة اليمنية حاليا طاردة للاستثمار فإذا أردنا جذب الاستثمارات يجب أن نبحث على عوامل الاستقرار .. تأتي بعدها القوانين والتشريعات الميسرة والسهلة .

تأمين السوق المحلية

● وللقطاع الخاص رأيه في هذا الجانب حيث يشير الأخ / محمد صلاح / نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية في أمانة العاصمة إلى أن تهيئة البيئة الاستثمارية في بلادنا تبدأ من إصلاح منظومة القوانين والتشريعات كمنظومة تدير النشاط الاقتصادي في السوق المحلية ، بعدها يأتي دور الجهات التنفيذية لتطبيق القوانين وتهيئة بيئة الأعمال للتجار والمستثمرين . مؤكداً على أهمية تأمين السوق المحلية كأوضاع مستقرة في جميع المجالات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية بما يضمن لرؤوس الأموال والمستثمرين العمل في بيئة استثمارية آمنة ومستقرة وفق نظام وقانون مشجع وواضح وساري المفعول ونافذ على الجميع دون أي تحايل أو استثناء . مشيرا إلى أن القطاع الخاص قد قدم عدداً من المقترحات المتعلقة بتهيئة بيئة الاستثمار ضمن الرؤية المقدمة للجنة الحوار الوطني ، منها إزالة المعوقات وإشراك القطاع الخاص أثناء سن القوانين الاقتصادية وتسهيل الإجراءات في جميع الدوائر الحكومية وإنشاء نافذة واحدة حقيقية وليس كما كانت في السابق نافذة واحدة فقط في وسائل الإعلام وفي الحقيقة كانت توجد

٢٠٠ نافذة . مشروع تعديل للقانون

● وأشار صلاح إلى أن القانون المعدل في العام ٢٠١٠م يعتبر طاردا للاستثمار .. وحاليا حكومة الوفاق الوطني استوعبت ذلك ويوجد مشروع تعديل للقانون رقم ١٥ للعام ٢٠١٠م بمشروع جديد يتلاءم مع وضع البلاد وسيكون بإذن الله جاذباً للاستثمار بعد أن يتم إزالة تلك المعوقات . وأضاف صلاح : إن القانون المعدل في ٢٠١٠م أزال كل المزايا التسهيلات للمستثمرين والرأسمال الوطني الذي بادر بإنشاء مشاريع في الأعوام السابقة وتوقفت في ٢٠١١م بسبب الأحداث التي جرت في البلاد في ذلك العام .. موضحا أن الاستثمارات التي قيل أنها أتت بعد تعديل القانون في ذلك التاريخ جميعها تقريبا استثمارات وهمية لا وجود لها على ارض الواقع وعبارة عن حبر على ورق. داعيا الحكومة إلى ضرورة تسهيل الإجراءات وتشجيع الاستثمار المحلي وتأمينهم والدفع بهم لفتح مشاريع استثمارية لتشغيل الشباب العاطل عن العمل ، كما هو معمول في كثير من الدول والعمل على جذب أولا الاستثمارات من رؤوس الأموال اليمنية المهاجرة وبعدها ستأتي الاستثمارات الخارجية .

تراجع التمويلات الموجهة لقطاع الصناعة بـ٩,٧ مليار ريال

■ ،،خاص/الثورة

سجلت التمويلات المصرفية الموجهة لقطاع الصناعة تراجعاً خلال عام ٢٠١٢م بنسبة تصل إلى ٨,٢٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وبلغ إجمالي التمويلات والسلفيات التي حصل عليها قطاع الصناعة في ٢٠١٢م نحو ٣٥ ملياراً و٨٧٠ مليون ريال مقابل ٤٥ ملياراً و٦٢٥ مليون ريال خلال نفس الفترة من العام ٢٠١١م .

وأظهرت إحصائية حديثة إن التمويلات المصرفية انخفضت بنحو ٩ مليارات و٧٥٥ مليون ريال وبنسبة تراجع تقدر بـ٨,١٪.

وبحسب خبراء اقتصاد يعمل في قطاع الصناعة التحويلية حوالي ٦ من إجمالي المشتغلين يضاف إليهم حوالي ٩٪ من المشتغلين الذين يعملون كحرفيين ومن إليهم، ومع ذلك فإن ضعف هذا القطاع يساهم في اختلالات هيكل الإنتاج الوطني وتركيب الناتج المحلي الإجمالي ويعيق عملية تنويع مصادر الدخل القومي.

وتوقعت الخطة الخمسية الرابعة بأن يحقق هذا القطاع معدل نمو يقدر بـ٦٪ في المتوسط سنوياً وبأن يصل ناتج قطاع الصناعة التحويلية إلى ١٣٤ مليار ريال في عام ٢٠١١م.

ويرى اقتصاديون أن الأزمة الحالية قد أثرت سلباً على هذا القطاع من خلال ثلاث قنوات رئيسية منها انعدام المشتقات النفطية وخاصة مادة الديزل التي تشكل العمود الرئيسي لتشغيل المصانع والمعامل الكبيرة ومتوسطة الحجم في ظل قصور خدمات الكهرباء من الشبكة العامة.كما تزامن ذلك مع انقطاع التيار الكهربائي من الشبكة العامة الأمر الذي أثر بصورة كبيرة على الكثير من الصناعات التحويلية مثل الصناعات الخشبية .. صناعة الملابس والحقائب والأحذية ودبغ الجلود.. والأثاث.

واشاروا إلى تراجع المدخلات الخام والسلع الوسيطة، وكذلك ارتفاع حجم استيراد تكلفة المدخلات والسلع الوسيطة المحلية نتيجة ارتفاع تكاليف النقل والتسويق وتكاليف التخزين بسبب انقطاع التيار الكهربائي الامر الذي يؤثر سلباً على الصناعة الوطنية.

نمو قياسي لودائع البنوك التجارية والإسلامية بنسبة تتجاوز ٣٣٪

■ ،،كتب/علي محمد

حققت الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية خلال عام ٢٠١٢م نمواً قياسياً تجاوز ٣٣٪ .

وبينت إحصائية حديثة أن الودائع زادت بنحو ٤٥٠ مليار ريال حيث ارتفعت إلى ١٧٩٩ مليار ريال في عام ٢٠١٢م مقابل ١٣٤٨ مليار ريال في عام ٢٠١١م.

وكانت الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية قد شهدت في نهاية ديسمبر ٢٠١١م ارتفاعاً بنسبة ٠,٩ ٪ عما كانت علية في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١١م .

وقالت نشرة التطورات المصرفية أن الودائع ارتفعت إلى ١٣٤٨,٦ مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠١١م من ١٣٣٧,٣ مليار ريال في نهاية أغسطس ٢٠١١م وبزيادة تقدر بـ١٠,٣ مليار ريال .

ويشير تقرير حكومي إلى أن الودائع تمثل المصدر الرئيسي لموارد البنوك إذ تناهز نحو ٨٠,٢ ٪ من جانب الخصوم لمتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م، وقد نمت بمتوسط سنوي ١٦,٦٪ .

وتظهر البيانات أن الودائع المصرفية نمت بنحو ٢٣,٥٪ عام ٢٠٠٧ ثم انخفضت إلى ١٧,٣ ٪ عام ٢٠٠٨م ثم إلى ٩٪ عام ٢٠٠٩م ، ومع ذلك فقد ارتفعت القيمة المطلقة للودائع عام ٢٠٠٩م بمقدار ١١٠ مليارات ريال لتصل إلى ١٣٤٢,٥ مليار ريال .

٩٢٤ مليون ريال قيمة الصادرات الوطنية من محافظة عدن للشهر الماضي

عدن/سبأ

بلغ إجمالي قيمة الصادرات من الأسماك والأحياء المائية المتنوعة والمنتجات الزراعية والصناعية من محافظة عدن خلال شهر يناير الماضي نحو ٩٢٤ مليوناً و٢٣٣ ألف ريال .

وأفادت إحصائية النشاط التصديري الخارجي الصادرة عن الغرفة التجارية والصناعية بعدن لـ(سبأ) بأن صادرات الأسماك والأحياء المائية شملت البياض والحبار والخلخل وكبدة الداحة والباغة، فيما شملت المنتجات الزراعية البن ونخالة القمح والصناعية الجلود والزيوت .

وبينت الاحصائية بأن عدد الدول التي تلقت تلك الصادرات ٢٧ دولة، تصدرت القائمة الأردن، فرنسا، لبنان، وماليزيا.

لجنة دراسة وتقييم منفذ الطوال البري توصي بضرورة تفعيل الأوعية الإيرادية

■ ،،حجة/سبأ

أوصت لجنة دراسة وتقييم ميناء منفذ الطوال البري بمحافظة حجة بضرورة تفعيل الأوعية الإيرادية التي لم يتم تحصيلها بمختلف المكاتب العاملة بالمنفذ بما يكفل رفع مستوى الموارد المالية للعام الجاري.

وأوضح رئيس اللجنة محمد صبار الجماعي في تصريح لـ(سبأ) أن اللجنة قد حققت نتائج إيجابية في الفترة الماضية من خلال تصحيح مسار العمل بمختلف المكاتب والوحدات الجمركية بالمنفذ.

وأشار إلى أن اللجنة ستستمر في نزولها الميداني إلى كافة المرافق الحكومية بالميناء من أجل تتبع سير عملها وتلمس همومها بما يؤمن تصحيح مسار العمل المهني والتكاملي فيه .

وشدد على ضرورة رفع إيرادات الرسوم الجمركية التي لم تتجاوز رسومها للعام الماضي ٧,٧ مليار ريال، والتي من المفترض أن تصل إلى ضعف ما تم تحصيله ... لافتا إلى أن حجم إيرادات المنفذ الموردة لخزينة الدولة خلال ٢٠١٢م بلغت ٢٢ ملياراً وستمائة مليون و٣٦٥ ألف ريال.

هذا وكانت اللجنة قد كشفت في تقاريرها التقييمية المرفوعة لمحافظ المحافظة عن وجود جملة من الاختلالات المالية في عدد من المكاتب العاملة بالمنفذ وصل حجم المبالغ التي لم تورد لخزينة الدولة بأكثر من مليارين وثلاثمائة مليون ريال خلال ٢٠١٢م.

تغيير ختم

تعلن وزارة المياه والبيئة والمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي م/صعدة انه تم تغيير الختم السابق للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي م/صعدة الى الختم الجديد كما هو مبين في هذا الاعلان وبهذا الاعلان فإن وزارة المياه والبيئة والمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي م/صعدة تهيب بهدم التعاطي أو التعامل مع الختم السابق في جميع المعاملات وإنها لا تتحمل اي مسئولية قانونية عند ظهور أي معاملات تحمل الختم السابق من بعد تاريخ نشر هذا الاعلان.

الختم السابق
الختم الجديد